Economic contributions to small industrial projects (Selected international experiences with special reference to Iraq)

الاسهامات الاقتصادية للمشروعات الصناعية الصغيرة (تجارب دولية مختارة مع اشارة خاصة للعراق)

أ.م.د. نادية مهدي عبد القادر/ جامعة ديالى / كلية الادارة والاقتصاد Dr.nadia975@gmail.com
07728805223
م.م. محمد نوري فرحان / جامعة ديالى / كلية الادارة والاقتصاد ahmedmohammed22625@gmail.com
07706086506
م.م . علي طالب حسين/ جامعة ديالى / كلية الادارة والاقتصاد AliAlsade605@yahoo.com
07731960637

OPEN ACCESS
P - ISSN 2518 - 5764
E - ISSN 2227 - 703X

Received: 27/1/2019
Accepted : 10/3/2019

المستخلص

اغلب الدراسات لموضوع المشروعات الصناعية الصغيرة من قبل الباحثين والدارسين في المجال الاقتصادي اظهرت الأهمية الكبيرة والمتزايدة لهذه المشروعات، التي من الممكن تبيان مستوى تأثيرها من خلال اسهام هذه المشروعات بالمؤشرات والمتغيرات الاقتصادية الكلية والقطاعية، لذا فإن هذا البحث يهدف الى تبيان مديات الاسهام الاقتصادي الذي تمارسه المشروعات الصغيرة في تجارب دولية مختارة وفي الاقتصاد العراقي. اذ ان التجارب الدولية اتاحت الفرصة امام تقدم ونمو المشروعات الصغيرة في اقتصاداتها، ادى ذلك لزيادة نسب اسهام هذه المشروعات في توظيف القوى البشرية النشطة اقتصادياً، وفي القيمة المضافة، وفي القطاع الصناعي، مما ساهم في رفع المستوى المعاشي لمجتمعاتها وخفض من نسب البطالة لديها، اضافة الى توليد مصدر دخل. كما يهدف البحث في دراسة وتحليل واقع المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق في ظل المعوقات والتحديات التي تواجهها هذه المشروعات، من اجل صياغة اجراءات من شأنها تحسين المستوى الاقتصادي للمشروعات الصغيرة، من ثم زيادة اسهاماتها في مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي، والانتاج الصناعي، ومستوى التشغيل.

فقد توصل البحث الى ان اسهام المشروعات الصناعية الصغيرة في الناتج المحلي الاجمالي للعراق اتسم بالانخفاض النسبي. اما في اسهام هذه المشروعات بالانتاج الصناعي، وبمستوى اسهامها بالتشغيل، فقد اتسمت بالتذبذب النسبي بسبب ارتباط هذه المؤشرات بالوضع الاقتصادي والسياسي والامني في العراق. لذا لابد من تدعيم هذه المشروعات عبر تمويل استثماراتها، فضلا عن مساعدتها في توظيف البحوث والابتكارات والاختراعات بالجانب التطبيقي، بما يسهم في زيادة دور هذه المشروعات بالجانب الاقتصادي.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ المشروعات الصناعية الصغيرة، الناتج المحلي الاجمالي، الانتاج الصناعي، مستوى التشغيل، الاسهام النسبي للمشروعات الصناعية الصغيرة.

Journal of Economics and Administrative Sciences
2019; Vol. 25, No.113
Pages: 407- 425

المقدمة

الدور الاقتصادي للمشروعات الصناعية الصغيرة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ذو اهمية كبيرة، من حيث تأثيره في المؤشرات الانتاجية وتوفير فرص العمل للقوى العاملة، لذا يتم الاهتمام بهذه المشروعات عند اعداد سياساتها الاقتصادية، من اجل تطوير هذه المشروعات ونموها باتجاه تغيير في حجمها لتصبح في المستقبل مشروعات ذات حجم اكبر، ومن ثم تزايد اسهاماتها في اقتصاديات الدول.

بالنسبة للاقتصاد العراقي فانه يعاني من مشكلات اقتصادية تنعكس على مستويات اداء المشروعات الصناعية الصغيرة، من خلال التأثير في نمو هذه المشروعات ودورها الانتاجي وتوليد فرص العمل، لذا كان لابد من وجود دراسة لمعرفة واقع هذه المشروعات واسهامها النسبي في اهم المؤشرات الاقتصادية، ليؤشر لنا مستويات القوة والضعف في هذه المشروعات. مما قد يساعدنا في تحسين دورها، بالتالي سينعكس على اسهاماتها النسبية، من خلال زيادة الاستثمارات في هذا النوع من المشروعات، الذي لا يتطلب رؤوس اموال كبيرة او ايدي عاملة ماهرة وذات امكانات علمية، لتسهم في النهاية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في العراق الى الامام، كما تساعد في التنويع الاقتصادي وزيادة مستويات الانتاج، فضلاً عن الافادة من مجالات الابتكار والاختراع بما يساهم في رفع الكفاءة الاقتصادية لاستعمال الموارد الاقتصادية المتاحة في مجال الانتاج.

مشكلة البحث

تتمثل بان العراق بعد عام 2003م مر ويمر بظروف صعبة في مجالات شتى، التي كان لها انعكاسات على واقع المشروعات الصناعية الصغيرة، وانخفضت اسهامات هذه المشروعات في الاقتصاد العراقي.

هدف البحث

دراسة الاسهام النسبي للمشروعات الصناعية الصغيرة في اقتصاديات دول مختارة منها العراق، عبر اختيار دول رائدة في مجال الاعتماد على المشروعات الصناعية الصغيرة، ليكون لها اسهاماً مهماً في جر الاقتصاد الكلي نحو التقدم والازدهار الذي يبغيه متخذي القرار في مجال السياسة الاقتصادية.

فرضية البحث

انخفاض الاسهام النسبي للمشروعات الصغيرة في المؤشرات الانتاجية الكلية والقطاعية للاقتصاد العراقي.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي- الاستنتاجي لتحليل البيانات الخاصة بالمشروعات الصناعية الصغيرة.

المبحث الاول/ماهية المشروعات الصناعية الصغيرة وتجارب دولية مختارة

اولاً: تعريف المشروعات الصناعية الصغيرة

تحديد تعريف لمفهوم لمشروعات الصناعية الصغيرة تعد مسألة نسبية تتفاوت بين الدول، فقد يختلف مفهوم المشروعات ما بين الدول من حيث حجم المشروع وسعته، فمفهوم المشروع في الاقتصاديات المتقدمة مختلف عنه في الدول النامية، بسبب التباين والاختلاف في اسهام هذا المشروع في النشاط الاقتصادي في كل دولة حسب مدى تقدمها الاقتصادي. لذا ظهرت تعريفات عديدة للمشروعات الصغيرة منها "هي المشاريع التي تقوم على مجموعة من الانشطة التي يديرها شخص واحد، باستعمال عدد صغير من الافراد والمعدات من اجل تحقيق عدد محدود من الاهداف". وهناك من عرف المشروعات الصناعية الصغيرة على انها "مجموعة من المشروعات تقوم بالانتاج على نطاق صغير، وبرؤوس اموال صغيرة، وبتوظيف عدد محدود من العاملين، معتمداً على اسلوب الانتاج الحديث في مبدأ تقسيم العمل"[1]. كما ان هناك عدد من الدول تعرف المشروعات الصناعية الصغيرة بحسب عدد العاملين فيها.

فيوصي الاتحاد الاوروبي اعضاءه من البلدان، ضمن توصيات المفوضية الاوروبية بحسب تقريره الصادر عام 1996، بان يتم تحديد تعريف للمشروعات الصغيرة "بأنها تلك المشروعات التي تستخدم اقل من 50 عامل، والحد الاقصى للاعمال السنوية لا تتجاوز 7 ملايين يورو، وبميزانية سنوية لا تتعدى الـ 5 ملايين يورو"[2]. اما الولايات المتحدة الامريكية فتعرفها "أنها المشروعات التي يعمل فيها 250 عامل، بما لا يتجاوز الـ 1500 عامل، ولا تزيد قيمة الاموال المستثمرة 9 ملايين دولار امريكي، ولا تزيد القيمة المضافة السنوية للمشروع عن 4.5 مليون دولار امريكي" [3]. ومنظمة العمل الدولية تعرف هذه المشروعات الصناعية الصغيرة "انها المشروعات التي يعمل فيها اقل من 10 عمال، والمتوسطة منها يعمل فيها ما بين 10 – 99 عامل "[4]. اما في العراق فقد تم تعريفها "انها تلك المشروعات التي يعمل بها اقل من 10عمال، واستثمارها في المكائن والمعدات اقل من 100 الف دينار عراقي" [5]. يشار الى انه تم اهمال رأس المال المستثمر في تعريف المشروعات الصناعية الصغيرة من قبل مديرية الاحصاء الصناعي للمشروعات الصغيرة في العراق، قد يرجع ذلك بسبب التضخم الذي واجه الاقتصاد العراقي بعد عام 1990، ولم تحدد بعد سقف اعلى لرأس المال المستثمر في هذه المشروعات [6].

بذلك فأن اغلب التعريفات للمشروعات الصغيرة تقوم على معيارين هما: [7]

1- المعايير الكمية: هذه المعايير تعتمد على مجموعة من المؤشرات التقنية المتعلقة بالجانب الاقتصادي لنشاط المشروع مثل عدد العاملين فيه، حجم الانتاج، مقدار الطاقة المستهلكة. فضلا عن مؤشرات متعلقة بالجانب النقدي لنشاط المشروع مثل رأس المال المستثمر، القيمة المضافة.

2- المعايير النوعية: هذه المعايير تهتم بالجانب الاداري والتنظيمي والقانوني للمشروع، مثل ملكية المشروع، واستقلالية ادارته، وعلاقته بالسوق، وهيمنته على القطاع الحقيقي الذي يعمل فيه.

ثانياً: تصنيفات المشروعات الصناعية الصغيرة:

المشروعات الصناعية الصغيرة تصنف الى اصناف عديدة منها: [8]

1- التصنيف حسب طبيعة النشاط الانتاجي للمشروعات: اذ تصنف الى الانشطة الأتية:

أ- نشاط المشروعات المنتجة للسلع الاستهلاكية مثل المنتجات الغذائية، الانسجة، الجلود، بعض من المنتجات الكيمياوية، وغيرها من المنتجات.

ب- نشاط المشروعات المنتجة للسلع الوسيطة مثل المعدات والآلات الزراعية والصناعية، وقطع غيارها، وتحويل المعادن، وغيرها من المنتجات.

ت- نشاط المشروعات المجهزة للسلع مثل انتاج وتجهيز بعض المعدات والأدوات البسيطة، تصليح وصيانة المعدات والآلات والأدوات الخاصة بوسائط النقل، تركيب وجمع اجزاء المنتج النهائي، وغيرها من المنتجات.

2- التصنيف الاقتصادي للمشروعات: اذ تصنف المشروعات حسب القطاعات الاقتصادية العاملة فيها، كما مبين بالتصنيفات الاتية:

أ- المشروعات الزراعية لغرض الانتاج النباتي والحيواني.

ب- المشروعات الصناعية العاملة بالصناعات الاستخراجية والتحويلية.

ج- المشروعات التجارية لغرض توزيع السلع المنتجة.

د- المشروعات الخدمية كالنقل، ومكاتب الخدمات المحاسبية والصيرفية، عيادات الاطباء ... الخ.

3- التصنيف حسب الشكل القانوني للمشروعات: يعتمد هذا التصنيف على الملكية القانونية للمشروع، بالتالي يحدد الجهة التي تنظم وتدير المشروع، فتقسم المشاريع الى الأتي:

أ- المشروعات الفردية: هي التي يمتلكها فرد واحد، يحق له ادارة جميع الانشطة المتعلقة بالمشروع وتسديد التزاماتها تجاه الغير، بالتالي تكون صافي الارباح من نصيبه.

ب- المشروعات الجماعية: هي التي يمتلكها ويديرها مجموعة من الافراد، يلتزمون بتوفير رأس المال اللازم لعمل المشروع، بالتالي يوزع صافي الارباح عليهم حسب مساهمة كل فرد في المشروع.

4- التصنيف القائم على اساس توجيه المشروع: الذي يصنف المشروعات الى ما يأتي:

أ- المشروعات المنزلية: هي التي يساهم فيها افراد الاسرة في انشطة المشروع الانتاجية والخدمية، ينتجون سلع تقليدية بكميات محدودة، بغرض زيادة دخل الاسرة وتحسين مستوى معيشتهم.

ب- المشروعات التقنية: هي المشروعات التي تعتمد على التقنية الصناعية الحديثة من استعمال المكننة الحديثة وتنظيم العمل، لغرض انتاج منتجات مطابقة للمواصفات الحديثة.

ثالثاً: اهمية المشروعات الصناعية الصغيرة في اقتصاديات الدول

ت- يختلف الاقتصاديون في ايجاد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة لكنهم يتفقون على اهمية هذه المشروعات في الانشطة الاقتصادية وانعكاس ذلك على الناحية الاجتماعية للمجتمع، وتشكل ما نسبته 90% من مجموع المشروعات في العالم، وتسهم هذه المشروعات في 40% الى 80% من الصناعات التحويلية[9]. ممكن تبيان الاسهام النسبي للمشروعات الصغيرة في بعض المؤشرات الاقتصادية لبعض الدول من خلال الجدول الأتي:

الجدول (1)

الاسهام النسبي للمشروعات الصغيرة في اهم المؤشرات الاقتصادية لبعض الدول

البنود / الدول	الاسهام في اجمالي المشروعات (%)	الاسهام في اجمالي التوظيف (%)	الاسهام في اجمالي القيمة المضافة (%)
الولايات المتحدة الأمريكية	85	54	37
المانيا	99	60	52
اليابان	98	69	51
المملكة المتحدة	99	53	50
فرنسا	99	61	53
كوريا	98	71	46
الصين	99	74	60
ماليزيا	95	41	26

المصدر: رياض بن جليلي، تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ع 93، م 9، 2010، ص4.

من خلال الجدول (1) فان الدول قد سجلت نسب مرتفعة لاسهام المشروعات الصغيرة في اجمالي المشروعات فقد تراوحت ما بين (85% - 99%)، لتسهم في توليد فرص عمل بنسب تراوحت ما بين (41%- 74%)، والاسهام في توليد قيمة مضافة بنسب تراوحت (26% - 60%).

بذلك فإن الاهمية الاقتصادية لهذه المشروعات تتبين بشكل واضح من خلال اسهاماتها في اجمالي التوظيف والقيمة المضافة، لذا عملت الحكومات للسماح لهذه المشروعات بان تحل محل المشروعات العامة الكبيرة غير الكفوءة.

سيتم ايضاح الاهمية الاقتصادية للمشروعات الصناعية الصغيرة من خلال الفقرات الاتية:

1- استيعاب القوى العاملة: إن هذه المشروعات لها دور في خلق فرص عمل للقوى النشطة اقتصادياً، بسبب ان هذه المشروعات تكون ذات كثافة في استعمال العمالة من جهة، ومن جهة اخرى تتبع النمط الاجتماعي للحصول على الايدي العاملة في تشغيل مشروعاتها، دون التزام في ما يملكه العامل من مؤهلات علمية ودراسية[10]، مما يؤدي الى استيعاب القوى العاملة غير الماهرة التي تتميز بها البلدان النامية، بما يقلل من نسب البطالة والفقر في تلك الدول.

2- زيادة كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية: اعتماد المشروعات الصناعية الصغيرة على نمط الانتاج ذات الكثافة في استعمال العمالة في ظل وفرة للقوى العاملة وندرة في رأس المال يؤدي الى زيادة كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، من خلال توجيه عناصر الانتاج وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية، فمثلاً مشروع الانتاج الاكثر نظافة في تونس ساعد على تحقيق فوائض مالية قدرها 42 الف دولار خلال العام الاول من تأسيسها في 1993، من خلال استثمار خمسة الاف دولار فقط [11].

3- زيادة الناتج القومي: تؤدي المشروعات الصناعية الصغيرة دوراً مهماً في زيادة الناتج القومي من خلال عمليتي الادخار والاستثمار، فتعمل هذه المشروعات على توجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمارات، بدلاً من توجيه هذه الاموال المدخرة ناحية الاستهلاك غير المنتج، هذا الامر يؤدي الى زيادة الناتج القومي، وزيادة اسهام هذه المشروعات في اجمالي القيمة المضافة [12]. فمثلاً في امريكا فقد بلغت نسبة الاسهام 37% كما هو واضح في الجدول (1)، بالمقابل بلغت في الصين ما نسبته 60% من اجمالي القيمة المضافة المتولدة فيها، قد يعود ذلك الى وجود مشروعات كبيرة تهيمن نسبياً على اقتصاد الدول.

4- تعزيز التكامل الاقتصادي مع باقي المشروعات المتوسطة والكبيرة: المشروعات الصناعية الصغيرة لها ادوار انتاجية وتسويقية مهمة بالنسبة لباقي المشروعات المتوسطة والكبيرة، وتزودها بما تحتاجه من موارد اولية ووسيطة تدخل في العملية الانتاجية. يضاف الى ذلك توزع المشروعات الصناعية الصغيرة منتجات باقي المشروعات، وتوصل هذه المنتجات الى المستهلك النهائي، بذلك تكون المشروعات الصناعية الصغيرة فروع ثانوية للمشروعات المتوسطة والكبيرة.

5- تزايد نشاط المشروعات الصناعية الصغيرة: تنحصر عادة انشطة المشروعات الصناعية الصغيرة بالاسواق الداخلية والمحلية، فتعمل على تلبية الحاجات المحلية من السلع والخدمات بما يتلائم مع امكانيات هذه المشروعات وتخصصها، كما اشارت احصاءات البنك الدولي الى أن هذه المشروعات تساهم بنسبة 35% من حجم الصادرات العالمية [13].

رابعاً: تجارب دولية في مجال المشروعات الصناعية الصغيرة

6- التجارب الدولية في مجال المشروعات الصناعية الصغيرة لابد من الافادة منها في اكتساب الخبرة منها والتعلم من تجربتها، ومعرفة اسهام هذه المشروعات في المؤشرات والمتغيرات التي تحقق التقدم والنمو الاقتصادي. لذا سنتطرق الى هذه التجارب كالأتي:

1- التجربة الامريكية: تعد من التجارب الرائدة في مجال مساندة المشروعات الصناعية الصغيرة وحمايتها ودعمها لخلق الميزة التنافسية لديها، على الرغم من إن فلسفة الاقتصاد الامريكي قائمة على آلية السوق، التي تترك القطاع الخاص يعمل حراً بدون وجود عراقيل ومعوقات امام عمله، لكن التجربة الامريكية في مجال المشروعات الصناعية الصغيرة عملت على دعم هذه المشروعات بالتمويل والتسويق لمنتجاتها، بما يحقق النمو والتقدم لهذه المشروعات. ففي عام 1984م اصدرت الحكومة الاميركية قانوناً يؤكد على حماية المشروعات الصناعية الصغيرة، عبر انشاء نظام وطني لدعم نشر التكنولوجيا الحديثة لقطاع الصناعات الصغيرة بهدف تعزيز وتحسين قدرتها التنافسية، فتم تشكيل وكالة فيدرالية مختصة بمساعدة هذه المشروعات عرفت باسم الهيئة الامريكية للمشروعات الصغيرة (Small Business Administration) (SBA)، تهتم هذه الهيئة ببرامج دعم المشروعات وتنمية اعدادها عبر تمويلها، فتعتبر جميع المشاريع مستهدفة عدا تلك التي لا تهدف الى تحقيق الربح، والمشروعات غير القانونية، فقد ساهمت بتحويل عدد من المشروعات الصناعية الصغيرة الى شركات كبرى مثل (Apple, Intel, Federal, Express). كما ساهمت الهيئة في التسعينات في زيادة اعداد المشروعات الصناعية الصغيرة لتصل الى اكثر من 22 مليون مشروع صناعي، وبنسبة توظيف بلغ 53% من الايدي العاملة، ودعمها لحد ما بلغ اسهام المشروعات الصناعية الصغيرة بنسبة 50% من الناتج المحلي الاجمالي الاميركي [14].

كما قامت الحكومة الامريكية بتأسيس الجمعية القومية لحاضنات الاعمال (National Business Incubator Association) (NBIA) عام 1985م كنوع من دعم المشروعات الصناعية الصغيرة في المجال التمويلي والتقني لها، التي تساعد المستثمرين الصغار، وتعزيز دور المهنيين في التنمية الاقتصادية، وتثقيف مجتمع الاعمال والمستثمرين حول فوائد حاضنات الاعمال، وغيرها من المهام. بمساعدة هذه الجمعية فقد ارتفعت حاضنات الاعمال الامريكية من ما يقارب 20 حاضنة عام 1984م الى 900 حاضنة عام 2018 [15]، تتوزع هذه الحاضنات على مختلف الولايات المتحدة الامريكية فيبلغ متوسط عدد المشروعات في الحاضنة الواحدة حوالي 20 مشروع صغير ومتوسط، تمول هذه المشروعات مؤسسات تعليمية حكومية والقطاع الخاص الامريكي من مستثمرين وشركات صناعية، كما قد تمول هذه المشروعات جهات اخرى كالكنائس الامريكية والجمعيات الفنية والغرف التجارية بهدف تنشيط المشروعات الصناعية التقليدية وتوفير فرص عمل لفئات اجتماعية معينة. فمثلاً حاضنة ولاية نيوجرسي الامريكية الاقليمية التي تدعمها الجهات الحكومية فإن المشروعات فيها بنسبة 80% على مستوى الولاية، تنمو المشروعات الصناعية الصغيرة فيها بمعدل 7-22 ضعف المشروعات المقامة خارج الحاضنة، حيث يوجد فيها 11 مركز لتنمية هذه المشروعات، وتم انشاء 19 الف شركة جديدة فيها ، وتولد 245 الف فرصة عمل دائمة، 211% كنسبة زيادة سنوية في التوظيف على مستوى الولاية [16].

2- التجربة الهندية: تأثرت هذه التجربة بفلسفة غاندي في تشجيع الاحجام الصغيرة، لذا تبنت ستراتيجات التنمية لديها باصرار شديد على دعم المشروعات الصناعية الصغيرة[17]، واصبحت حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية للهند، فقامت الحكومة بانشاء ثلاث جهات مسؤولة عن هذه المشروعات هي: وزارة الصناعات الصغيرة والريفية والزراعية، ولجنة الصناعات الصغيرة، ومنظمة تنمية الصناعات الصغيرة. ساهمت هذه الجهات بتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة، الذي تمثل بالأتي: [18]

أ- توفير التمويل اللازم لتلك المشروعات باسعار فائدة منخفضة، لضمان استمرار الانتاج، كذلك تقديم الحماية من المنافسة، من خلال جعلها تقوم بانتاج 80 سلعة لا تنتجها إلا المشروعات الصناعية الصغيرة فقط، بشرط تصدير 50% من ذلك الانتاج، بهدف تدعيم الصادرات.

ب- توفير البيانات والمعلومات اللازمة للمشروعات الصغيرة عن حالة الاسواق واحتياجاتها، فضلا عن تطبيق اسلوب العناقيد الصناعية الذي ساعد على تجمع المشروعات الصناعية الصغيرة والربط بينها، وانتاج منتجات مكملة للمشروعات الكبيرة ومغذية لها، اضافة الى المساعدة في عمليات التسويق الملائم لانتاج المشروعات الصناعية الصغيرة.

ت- تدعيم البنية الاساسية لتلك المشروعات، مع توجيه التدريبات اللازمة للعمال، وتوجيه الدعم الاداري والفني.

ث- توجيه الدعم المادي لها حيث انشأت الهند صندوق لدعم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة برأس مال قدره 50 مليون دولار امريكي.[19]

ج- اقامة اتفاق بين المشروعات الصناعية الصغيرة والشركات الحكومية لانتاج 30% من المعدات الهندسية الثقيلة، و45% من المعدات الهندسية المتوسطة، و25% من وسائل النقل، و40% من المنتجات الاستهلاكية.

ح- الدعم الحكومي للمشروعات الصغيرة جعلها تساهم خلال المدة (2011 – 2016) بنسب متقاربة نسبياً، فبلغ متوسط اسهامها ما نسبته 31.9% من الانتاج الصناعي، واسهامها بمتوسط نسبته 29.5% في الناتج المحلي الاجمالي الهندي، كما مبين بالجدول الأتي:

الجدول (2)

الاسهام النسبي للمشروعات الصغيرة في الناتج المحلي الاجمالي والانتاج الصناعي في الهند للمدة (2011–2016)

البنود / السنوات	الاسهام في اجمالي الانتاج الصناعي (%)	الاسهام في الناتج المحلي الاجمالي (%)
2011 – 2012	31.9	29.6
2012 – 2013	32.4	29.9
2013 – 2014	32.3	29.8
2014 – 2015	31.2	29.4
2015 – 2016	31.6	28.8
متوسط النسب (%)*	31.9	29.5

Source: Government of India, Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises, Annual Report (2017-2018), P 22. Web Site: https://msme.gov.in/

* متوسط النسب من عمل الباحثين.

3- التجربة الاردنية: بدأ الاهتمام بالمشروعات الصناعية الصغيرة في الاردن في النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي، حيث قدمت وزارة التخطيط الاردنية دراستين اقترحت فيهما انشاء حوالي 60 مشروع صناعي اغلبها من المشروعات الصناعية الصغيرة، كالصناعات التقليدية والحرفية، ومشروعات تحفيز الجهود الذاتية للمجتمع المحلي، ومشروع زيادة دخل الاسرة وفرص العمل[20].

كما تنامت اعداد المشروعات الصناعية الصغيرة في الاردن خلال المدة (2011 – 2015م) من 10454 مشروع الى 16307 مشروع، بنسبة نمو مركب 56%[21]. جاء ذلك بسبب الدعم المستمر للحكومة الاردنية عبر تأسيس مديرية دعم الصناعة عام 2007م، التي اطلقت برنامج دعم المؤسسات وتطوير الصادرات الاردني* (Support to Enterprise & Export Development Program) بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي، بكلفة اجمالية مقدارها 16 مليون يورو، تسهم فيه الحكومة الاردنية بمليون يورو للمدة (2010– 2013م)، والباقي يتم تمويله من الاتحاد الاوروبي، هدف البرنامج بناء القدرات الانتاجية والادارية وخلق فرص عمل جديدة للمشروعات الصغيرة القائمة والناشئة وزيادة تنافسيتها في السوق المحلي والعالمي، لغايات تنمية الصادرات الاردنية وتنويعها في الاسواق التقليدية وغير التقليدية. بغية تعريف المشروعات الصناعية الصغيرة بالبرنامج الداعم لها تم تقديم مشروع الربط بين الجهات الداعمة والقطاع الصناعي للمدة (2011 – 2014م)، بموازنة بلغت 8.75 مليون يورو، ويبين آليات الافادة من خدمات البرنامج الداعم المشروع الصغير العامل ضمن القطاعين الصناعي والزراعي، وتطوير منتجاته لزيادة قدرتها التنافسية [22].

المبحث الثاني/اسهام المشروعات الصناعية الصغيرة في الاقتصاد العراقي، واجراءات مقترحة لتحسين مستواها

اولاً: تحليل لمؤشرات واقع المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق:

إن المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق هي مشروعات تعود ملكيتها وادارتها للقطاع الخاص، التي تساهم بمختلف الانشطة الانتاجية. فعملت وزارة التخطيط العراقية على تصنيف انشطة المشروعات الصناعية الصغيرة حسب التصنيف الدولي الموحد لجميع الانشطة الاقتصادية (ISIC)، لذا تم تقسيم هذه الانشطة الى: الانشطة العاملة في مجال التعدين واستغلال المحاجر، وانشطة الصناعات التحويلية، والمشروعات الصغيرة التي تقدم الخدمات في امدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء والمياه.[23]

هذا التصنيف يسعى الى جمع بيانات ومعلومات مختلفة عن المشروعات الصناعية الصغيرة من اجل تسهيل مهمة الباحثين لاجراء دراساتهم وبحوثهم، ونتج عنه بيانات متعددة سيتم الافادة منها في اجراء تشخيص لواقع المشروعات الصناعية الصغيرة، من خلال تحليل نسب تطور المؤشرات الأتية:

1- اعداد المشروعات الصناعية الصغيرة: ارتبط نمو هذه الاعداد بسببين: الاول مباشر: متمثل بالبيئة الاقتصادية التي تعمل فيها هذه المشروعات، كفتح الحدود دون رقيب، والسياسات التجارية بعد عام 2003، وسياسات الاجور وغيرها من الاسباب المباشرة. اما السبب الثاني: فهو غير مباشر: متمثل بالاوضاع السياسية والامنية التي مر بها البلد، التي كانت لها انعكاسات على الوضع الاقتصادي في البلد، ليؤثر ذلك في اعداد واستثمارات المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق. ويمكن دراسة اعداد المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق للمدة (2003 – 2016م) من خلال الجدول الاتي:

الجدول (3)

النمو النسبي لاعداد المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق للمدة (2003 – 2016)*

السنوات / البنود	2003	2004	2005	2006	2007	**2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
اعداد المشروعات	17929	17599	10088	11620	13406	10289	11131	47281	43669	27694	21809	22480	25966
نسبة التغير السنوية (%)	–	-1.8	-42.7	15.2	15.4	-23.3	8.2	324.8	-7.6	-36.6	-21.3	3.1	15.5

المصدر:

- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية للمدة (2003 – 2016).
- نسب التغير السنوية من عمل الباحثين.

* في عام 2008 لم تصدر احصاءات خاصة بالمشروعات الصناعية الصغيرة في العراق.

** نسب التغير السنوية لعام 2009 جاءت بالمقارنة مع عام 2007.

فالملاحظ من الجدول (3) أن اعداد المشروعات الصناعية الصغيرة متذبذبة نسبياً خلال المدة (2003 – 2016)، فبلغ معدل النمو المركب** نسبة 2.9%، يشير ذلك الى البطئ النسبي في نمو اعداد المشروعات الصناعية الصغيرة. فبعد عام 2003 بدأت اعداد المشروعات بالانخفاض النسبي من 17929 مشروع الى 17599 و10088 مشروع في عامي 2004 و2005 على التوالي، بنسبتي انخفاض نسبية 1.8- % و42.7-% على التوالي، ثم شهدت اعداد المشروعات الصناعية الصغيرة تزايداً نسبياً لتبلغ اعلى عدد للمشروعات الصغيرة على طول مدة الدراسة، حيث بلغت 47281 مشروع في عام 2011، بنسبة ارتفاع نسبية بلغت 324.8%، قد يعود ذلك الى التحسن النسبي في الوضع الامني الذي شهده البلد، مما شجع المستثمر في زيادة استثمار امواله بالمشروعات الصناعية الصغيرة، كما إن هذا المستثمر احس بوجود توجه للحكومة في دعم وحماية استثماراته، مما انعكس ايجابياً على اعداد المشروعات الصناعية الصغيرة. كما يلاحظ ايضاً التراجع النسبي في اعداد المشروعات الصناعية الصغيرة خلال الاعوام (2012 و2013 و2014) لتبلغ 43669 و27694 و21809 مشروع على التوالي، يرجع ذلك الى عدم الاستقرار في الوضع الامني، ثم عادت اعداد المشروعات بالتزايد النسبي ذلك عامي (2015 و2016)، لتبلغ اعداد المشروعات الصناعية الصغيرة على التوالي 22480 و25966 مشروع، بنسبتي نمو متزايدة 3.1% و15.5% على التوالي.

2- تطور العمالة في المشروعات الصناعية الصغيرة: ان دراسة واقع المشروعات لابد ان يتضمن مستوى تطور العمالة فيها، مما يعكس مستوى التشغيل في الاقتصاد، كما له تأثيرات في المستوى المعاشي للافراد من خلال ما يولده التشغيل من دخول، بما يشير الى أن واقع الاقتصاد هو في وضع صحي ويسير بالاتجاه الصحيح. لذا تم اعداد الجدول (4) المتضمن نمو اعداد العاملين في المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق للمدة (2003 – 2016م)، الموضح ادناه:

الجدول (4)

النمو النسبي لاعداد العاملين في المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق للمدة (2003 – 2016)*

السنوات / البنود	2003	2004	2005	2006	2007	2009**	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد العاملين	50207	64338	36379	46494	53679	27780	36898	145385	146210	92059	84272	67157	81920
نسبة التغير السنوية (%)	–	28.1	-43.5	27.8	15.5	-48.2	32.8	294	0.6	-37	-8.5	-20.3	22

المصدر:

- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية للمدة (2003 – 2016).
- نسب التغير السنوية من عمل الباحثين.

* في عام 2008 لم تصدر احصاءات خاصة بالمشروعات الصناعية الصغيرة في العراق.

** نسب التغير السنوية لعام 2009 جاءت بالمقارنة مع عام 2007.

فمن خلال ما يرد لعدد العاملين في الجدول (4) فإن اعدادهم خلال المدة (2003 – 2016م) في تذبذب نسبي، ونمو مركب لهذه المدة بلغ ما نسبته 3.8%، هذا يشير الى النمو المتباطئ لمستوى التشغيل في هذه المشروعات.

تذبذبت نسب نمو اعداد العاملين بعد عام 2003 مبين نسب موجبة كما في الاعوام (2004 و2006 و2007 و2010 و2011 و2012 و2016 م) التي بلغت 28.1% و27.8% و15.5% و32.8% و294% و0.6% و22% على التوالي، بمستوى تشغيل للعاملين في تلك الاعوام حوالي 64338 و46494 و53679 و36898 و145385 و146210 و81920 عامل (على التوالي)، يعود ذلك للتحسن في الوضع الاقتصادي والامني في تلك الاعوام. اما النسب السالبة لنمو مستوى العمالة في المشروعات الصناعية الصغيرة فقد كانت في الاعوام (2005 و2009 و2013 و2014 و2015م)، بنسب انخفاض بلغت 43.5-% و48.2-% و37- % و8.5-% و20.3-% على التوالي، بمستوى تشغيل للعمالة بلغت على التوالي 36379 و27780 و92059 و84272 و67157 عامل، يعود ذلك للتراجع في اعداد المشروعات الصناعية الصغيرة في تلك الاعوام نتيجة الوضع الامني كسيطرة المجاميع الارهابية على عدد من محافظات العراق، مما ادى الى تدمير بعض المشروعات ونزوح العاملين في تلك المحافظات، والواقع الاقتصادي في ضعف الطلب على منتوجات

تلك المشاريع نتيجة انخفاض القدرة الشرائية للفرد العراقي، والتوقعات المتشائمة من الفرد لما هو آت في المستقبل، كل ذلك سينعكس على ارباح المشاريع ومن ثم على مستوى تشغيلهم للقوى العاملة.

3- التوزيع الجغرافي للمشروعات: الجدول (5) يبين ترتيب محافظات العراق بحسب متوسط الاهمية النسبية لاعداد المشروعات الصناعية الصغيرة، كما مبين بالأتي:

الجدول (5) ترتيب اعداد المشروعات الصناعية الصغيرة في المحافظات العراقية حسب متوسط الاهمية النسبية للمدة (2003–2016)

المحافظات / البنود	بغداد	نينوى	بابل	النجف وكربلاء	ديالى	الانبار والبصرة	القادسية	ذي قار	واسط	كركوك	ميسان وصلاح الدين	المثنى
نسبة المتوسط (%)	16.1	12.1	10.5	8	6.6	6.1	5.5	5.4	5.2	4.6	4.1	3
ترتيب المحافظة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12

المصدر: من عمل الباحثين، بالاعتماد على البيانات المنشورة من قبل: وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية للمدة (2003 – 2016).

يتضح مما ورد في الجدول (5) أن محافظة بغداد تحتل المرتبة الاولى، فقد بلغ متوسط اعداد المشروعات الصناعية الصغيرة في بغداد حوالي 3920 مشروع، وبنسبة متوسطة بلغت 16.1%، يعود ذلك لكون بغداد عاصمة العراق التي تتركز فيها المراكز الادارية الحكومية والجهات التمويلية كالمصارف، فضلاً عن الثقل السكاني الذي ينعكس على مستويات الطلب على منتجات المشروعات الصناعية الصغيرة. تلي بغداد في عدد المشاريع الصغيرة محافظة نينوى حيث بلغ متوسط اعداد المشروعات الصناعية الصغيرة خلال مدة الدراسة حوالي 2221 مشروع، بنسبة متوسطة بلغت 12.1%، يشار أن بعد عام 2014م تم استبعاد محافظة نينوى مع ثلاثة محافظات اخرى (الانبار، كركوك، صلاح الدين) من احصاء المشروعات الصناعية الصغيرة الذي تجريه وزارة التخطيط العراقية، نتيجة احتلال المجاميع الارهابية لهذه المحافظات، عدا كركوك التي احتل بعض مناطقها لذا عادت ضمن الاحصاء، فقد بلغت اعداد المشروعات في المحافظة حوالي 1619 مشروع ذلك في عام 2016م، بأهمية نسبية بلغت 3%.

اما المحافظة الثالثة بالترتيب فقد كانت محافظة بابل التي بلغ متوسط عدد المشروعات الصناعية الصغيرة خلال مدة الدراسة حوالي 2480 مشروع، بنسبة متوسطة بلغت 10.5%. بالنسبة لبقية المحافظات العراقية فقد جاء ترتيبها تنازلياً كما مبين بالجدول اعلاه، اذ بلغ ترتيب المحافظات حسب متوسط النسبة خلال مدة الدراسة بنسبة تنازلية من 8% لمحافظتي النجف وكربلاء (لكل محافظة)، لحد المتوسط النسبي البالغ 3% لمحافظة المثنى.

4- المستوى الانتاجي للمشروعات: لدراسة واقع مستوى الانتاج في المشروعات الصناعية الصغيرة لابد من تحليل قيمة الانتاج في هذه المشروعات، اي تطور الايراد النقدي للعملية الانتاجية خلال مدة زمنية معينة، وتحليل قيمة مستلزمات الانتاج الداخلة في هذه العملية، لتنعكس في مقدار القيمة التي اضافتها المشروعات الصناعية الصغيرة للاقتصاد العراقي، كما مبين بالجدول الاتي:

الجدول (6)

النمو النسبي لقيمة الانتاج ومستلزماته في المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق للمدة (2003– 2016)*

البنود / السنوات	قيمة الأنتاج (مليون دينار عراقي)	نسبة التغير السنوية (%)	قيمة مستلزمات الأنتاج (مليون دينار عراقي)	نسبة التغير السنوية (%)	القيمة المضافة*** (مليون دينار عراقي)	نسبة التغير السنوية (%)	درجة التصنيع **** (%)
2003	413730	–	219856	–	193874	–	53.1
2004	815978	97.2	513072	133.4	302906	56.2	62.9
2005	658655	-19.3	382254	-25.5	276401	-8.8	58
2006	1103757	67.6	617096	61.4	486661	76.1	55.9
2007	812441	-26.4	467190	-24.3	345251	-29.1	57.5
**2009	815954	0.4	389231	-16.7	426723	23.6	47.7
2010	1556336	90.7	569747	46.4	986589	131.2	36.6
2011	3896267	150.3	1964922	244.9	1931345	95.8	50
2012	4567102	17.2	2066295	5.2	2500807	29.5	45.2
2013	3289710	-28	1901120	-8	1388590	-44.5	57.8
2014	1924980	-41.5	932470	-51	992510	-28.5	48.4
2015	1823968	-5.2	978754	5	845214	-14.8	53.7
2016	2079915	14	1026519	4.9	1053396	24.6	49.4

المصدر:

- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية للمدة (2003 – 2016).

- نسب التغير السنوية من عمل الباحثين.

*** في عام 2008 لم تصدر احصاءات خاصة بالمشروعات الصناعية الصغيرة في العراق.**

**** نسب التغير السنوية لعام 2009 جاءت بالمقارنة مع عام 2007.**

***** القيمة المضافة = قيمة الانتاج – قيمة مستلزمات الانتاج، تم استخراجها من قبل الباحثين.**

****** درجة التصنيع = (قيمة مستلزمات الانتاج ÷ قيمة الانتاج) × 100، تم استخراجها من قبل الباحثين.**

فمن خلال ملاحظة البيانات الخاصة بقيمة الانتاج ومستلزماته وما تم اضافته للاقتصاد المبينة في الجدول (6)، يتضح ان قيمة الانتاج وقيمة مستلزمات الانتاج للمشروعات الصغيرة خلال مدة (2003–2016) متذبذبتان نسبياً، لينعكس ذلك على تذبذب القيمة المضافة للمشروعات الصغيرة. فخلال مدة الدراسة قد بلغ معدل النمو المركب لقيمة الانتاج ما نسبته 13.2%، والمعدل المركب لنمو قيمة مستلزمات الانتاج ما نسبته 12.6%، والنمو المركب للقيمة المضافة قد بلغ نسبة 13.9%.

فمن ملاحظة الجدول (6) قد كان افضل عام بالنسبة لمستوى الانتاج للمشروعات الصغيرة في عام 2012، وسجلت اعلى قيمة للانتاج فبلغت 4567102 مليون دينار عراقي، بنسبة زيادة بلغت 17.2%، جاء ذلك بسبب التحسن في الوضع الامني في البلاد. قد قابلت اعلى قيمة للانتاج اعلى قيمة لاستعمال مستلزمات الانتاج فبلغت في نفس العام حوالي 2066295 مليون دينار عراقي، بنسبة زيادة سنوية بلغت 5.2%، نتج عن ذلك في نفس العام اعلى قيمة مضافة على طول مدة البحث وبلغت 2500807 مليون دينار عراقي، بنسبة ارتفاع سنوية 29.5%. اما ادنى قيمة للانتاج فكانت في عام 2003 وبلغت 413730 مليون دينار عراقي، تعود لظروف الحرب في تلك السنة التي اوقفت بعض المشروعات عن الانتاج في بداية العام، يقابلها استعمال مستلزمات بلغت قيمتها حوالي 219856 مليون دينار عراقي، لتضيف المشروعات الصناعية الصغيرة ما قيمته 193874 مليون دينار عراقي.

يضاف الى التحليل السابق لابد من معرفة كفاءة المشروعات في توظيف مستلزمات الانتاج لايجاد منتجات جديدة ذات قيمة اعلى من المواد الخام والوسيطة التي دخلت في عملية التصنيع 23، فمن تحليل نسب درجة التصنيع الموجودة في الجدول (6) نلاحظ ان المشروعات الصناعية الصغيرة قد سجلت نسب لابأس بها وتجاوزت الـ 50% لاستعمال مستلزمات الانتاج في العملية الانتاجية على طول مدة البحث، عدا عام 2010 وبلغت النسبة 36.6%، وكانت اعلى نسبة لدرجة التصنيع في عام 2006 اذ بلغت 62.9% من استعمال مستلزمات الانتاج.

ثانياً: مساهمة المشروعات الصغيرة في الاقتصاد العراقي:

المكانة الاقتصادية للمشروعات الصغيرة تتضح من خلال مدى اسهام هذه المشروعات في عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية والقطاعية، من اهم هذه المؤشرات: الناتج المحلي الاجمالي، اجمالي الناتج المتولد من قبل القطاع الصناعي، ومستوى العمالة بالقطاع الصناعي. وتم اعداد الجدول (7) لتحليل نسب اسهام المشروعات الصناعية الصغيرة في هذه المؤشرات، التي سيتم تحليلها بالشكل الأتي:

1- الاسهام في الناتج المحلي الاجمالي: يتضح من الجدول (7) ان نسب اسهام القيمة المضافة المتولدة من المشروعات الصناعية الصغيرة في اجمالي الناتج المحلي هي نسب منخفضة نسبياً، فتراوحت هذه النسب ما بين (0.31% - 3.27%)، يشير ذلك الى الانخفاض النسبي في اسهام المشروعات الصناعية الصغيرة في توليد الناتج المحلي الاجمالي على مستوى الاقتصاد ككل، نتيجة ما تواجههُ هذه المشروعات من مشاكل من داخل المشروعات الصناعية الصغيرة ومن خارجها (سيتم الاشارة اليها في فقرة لاحقة). كما يلاحظ من نسب الاسهام في الناتج المحلي انها لم تتجاوز 1% على طول مدة البحث، عدا عام 2009 التي بلغت اعلى نسبة اسهام هي 3.27%، يعود ذلك الى ارتفاع القيمة المضافة اذ بلغت حوالي 426723 مليون دينار عراقي، بنسبة ارتفاع بلغت 23.6% (راجع الجدول 6)، هذا الارتفاع يعود نتيجة التحسن في الانتاج نتيجة الزيادة في الطلب على منتجاتها.

اما الاعوام التي قلت فيه نسبة اسهام المشروعات الصناعية الصغيرة عن الـ 1% على الرغم من انخفاضها، إلا أن ذلك يرجع الى الانخفاض النسبي لاسهام القطاع الصناعي في اجمالي الناتج المحلي المتولد في الاقتصاد العراقي، وان الطبيعة الريعية للاقتصاد هي الطاغية على ما يتم توليده من ناتج بالعراق.

2- الاسهام في الانتاج الصناعي: نسب اسهام القيمة المضافة للمشروعات الصغيرة في اجمالي الناتج المتولد من قبل القطاع الصناعي يشير الى دور هذه المشروعات في هذا القطاع، والمكانة التي يحتلها بين باقي المشروعات العاملة بالقطاع الصناعي (المشروعات المتوسطة والكبيرة)، كما تشير الى مكانة هذه المشروعات في السوق الصناعي المحلي من خلال ما تنتجه المشروعات من منتجات. فالملاحظ من نسب اسهام القيمة المضافة للمشروعات الصغيرة في الناتج للقطاع الصناعي الموضحة في الجدول (7) أن هذه النسب قد تراوحت ما بين (12.51%-63.83%). فيرجع ارتفاع نسبة اسهام المشروعات الصناعية الصغيرة في الناتج للقطاع الصناعي في عام 2003م وبلغت 63.83% الى التوقف شبة التام للمشروعات العامة الكبيرة نتيجة الحرب التي ادت الى التغيير السياسي انذاك، وما تبعه من اضطراب امني. بعد ذلك العام نلاحظ ان نسب اسهام المشروعات في الناتج الصناعي لم تتحسن بل كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، كما هو واضح خلال المدة (2004 – 2009م)، وكانت النسبة 39.29% في عام 2004، لتنخفض الى 22.64%، ثم لترتفع الى 33.03% في العام الذي يليه، لتنخفض بعدها الى 18.99% ويستمر انخفاضها ليصل الى ادنى مستوى لنسبة الاسهام للقيمة المضافة للمشروعات الصغيرة في الناتج المحلي فبلغت 12.51% ذلك عام 2009م، يشير ذلك الى ان المشروعات الصناعية الصغيرة من اكثر المشروعات تأثراً بالاحداث الاقتصادية والسياسية والامنية، كونها مشروعات ليس لها الامكانية لمواجهة التغييرات القصيرة الآجل، فهي بسرعة تغلق ابوابها وتسرح عامليها نتيجة ضعف الدعم الحكومي لهذه المشروعات، فمثلاً هناك مشروعات صغيرة اغلقت نتيجة عدم وجود او ضعف الحماية لمنتوجات هذه المشروعات امام المنافسة للمنتوجات المستوردة التي تكون منخفضة الاسعار وبدون رادع كمركي خلال الانفتاح التجاري الذي حدث بعد التغيير السياسي عام 2003م.

اما بعد عام 2010م حتى نهاية مدة الدراسة في عام 2016م فالملاحظ من النسب الواردة في الجدول (7) قد اتجهت في الاعوام الثلاثة الاولى للارتفاع النسبي، فارتفعت النسب بشكل متتالي وبلغت 26.82% و31.49% و36.14%. بعدها انخفضت نسبيا النسب في العامين 2013 و2014م فبلغت 22.09% و19.85%، فارتفعت بعد ذلك في العامين 2015 و2016 فبلغت 19.96% و25.58%، هذا التذبذب يشير بشكل واضح العلاقة ما بين ما تنتجه المشروعات الصناعية الصغيرة والوضع الامني والسياسي الذي يمر به البلد.

الاسهام في التشغيل: تؤثر المشروعات الصناعية الصغيرة في مستويات التشغيل على المستوى المحلي، مما يستدعي دراسة وتحليل اسهاماتها في هذا الجانب لمعرفة اهميتها النسبية في الاقتصاد، وهل هي تقوم بدور كبير في تخفيض مستويات البطالة. لذا تم اعداد نسب لاسهام المشروعات الصناعية الصغيرة في مستوى التشغيل بالاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2016م)، كما موضحة في الجدول (7)، فالنسب اشارت الى الانخفاض النسبي لاسهام المشروعات الصناعية الصغيرة في استيعاب القوى العاملة وخلق فرص عمل جديدة، فقد بدأت النسبة بـ 31.3% في عام 2003 لتتجه ناحية الانخفاض لحد عام 2009م فقد بلغت النسبة 12.5%، ليشير الى ان المشروعات الصناعية الصغيرة لم تستطيع جذب القوى العاملة لها، او يكون لها القدرة في توليد الفرص للعاملين، على الرغم من كونها من المشروعات التي لا تحتاج الى مهارة عالية ومؤهلات علمية كبيرة، حيث ان اغلب التوجهات للقوى العاملة تتجه ناحية الاشتغال بالقطاعات والجهات الحكومية بسبب الامتيازات والرواتب التي تمنح للموظفين والعاملين.

بعد عام 2009 اتجهت النسبة للارتفاع لكن لم يدم ذلك إلا عامين، فبلغت النسبة في عامي (2010 و2011) حوالي 16.3% و43.6% على التوالي، ثم اتجهت في الاعوام التي احتلت فيها المجاميع الارهابية محافظات عراقية ناحية التذبذب فترتفع تارة وتنخفض تارة اخرى، لتتراوح النسب ما بين (33.9%- 42.2%) خلال المدة (2012 – 2016م)، ليشير ذلك الى الارتباط ما بين الوضع الامني ونسب الاشتغال في المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق.وكما موضح في الجدول (7) أدناه:

الجدول (7)

الاسهامات النسبية للمشروعات الصغيرة العراقية في اجمالي الناتج المحلي والناتج بالقطاع الصناعي وبمستوى التشغيل للمدة (2003 – 2016)*

البنود / السنوات	اجمالي الناتج المحلي (مليون دينار عراقي)	الناتج في القطاع الصناعي (مليون دينار عراقي)	اجمالي المشتغلين بالقطاع الصناعي	القيمة المضافة** للمشروعات الصغيرة (مليون دينار عراقي)	عدد العاملين في المشروعات الصغيرة***	نسبة اسهام المشروعات الصغيرة في الناتج المحلي (%)	نسبة اسهام المشروعات الصغيرة في الناتج للقطاع الصناعي (%)	نسبة اسهام المشروعات الصغيرة بمستوى التشغيل (%)
2003	29585789	303724	160311	193874	50207	0.66	63.83	31.3
2004	53235359	770933	208540	302906	64338	0.57	39.29	30.9
2005	73533599	1220937	180644	276401	36379	0.38	22.64	20.1
2006	95587955	1473218	213699	486661	46494	0.51	33.03	21.8
2007	111455813	1817913	227235	345251	53679	0.31	18.99	23.6
2009	13064200	3411292	222502	426723	27780	3.27	12.51	12.5
2010	162064566	3678715	226825	986589	36898	0.61	26.82	16.3
2011	217327107	6132761	333729	1931345	145385	0.89	31.49	43.6
2012	254225491	6919449	350821	2500807	146210	0.98	36.14	41.7
2013	273587529	6286042	271506	1388590	92059	0.51	22.09	33.9
2014	266420385	4999234	221006	992510	84272	0.37	19.85	38.1
2015	199715700	4234717	197672	845214	67157	0.42	19.96	34.0
2016	203869832	4118519	193943	1053396	81920	0.52	25.58	42.2

المصدر:

- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية للمدة (2003 – 2016).

* في عام 2008 لم تصدر احصاءات لاسيما بالمشروعات الصغيرة في العراق.

** القيمة المضافة كما تم استخراجها في الجدول (6).

*** عدد العاملين كما تم الاشارة للاعداد في الجدول (4).

- نسب الاسهام تم استخراجها من قبل الباحثين، بالشكل الأتي:

نسب الاسهام في اجمالي الناتج المحلي = (القيمة المضافة للمشروعات الصغيرة ÷ اجمالي الناتج المحلي) × 100.
نسب الاسهام في الناتج في القطاع الصناعي = (القيمة المضافة للمشروعات الصغيرة ÷ الناتج للقطاع الصناعي) × 100.
نسب الاسهام في مستوى التشغيل = (اعداد العاملين في المشروعات الصغيرة ÷ اجمالي المشتغلين بالقطاع الصناعي) × 100.

ثالثاً: المبادرات والبرامج الداعمة للمشروعات الصغيرة في العراق:

الطابع الذي كان سائداً للنشاط الصناعي في العراق في بداية الحكم الوطني للبلد بعد نهاية الاحتلال العثماني هو الطابع الحرفي التقليدي من محالج الاقطان، ومطاحن الحبوب، ومشاغل الانسجة البدائية، وبعض الصناعات الحرفية اليدوية، وورش بدائية لتصليح الآليات ووسائط النقل، بعد تأسيس الدولة العراقية في عام 1921م اصدرت الحكومة قانوناً للتعرفة الكمركية برقم 30 لعام 1927، تضمن اعفاء الماكنات والآلات المستخدمة في المشروعات الصناعية من الرسوم الكمركية، لتتوسع هذه الاعفاءات بعد صدور قانون اخر للتعرفة الكمركية برقم 27 لعام 1928م، ومنح الامتيازات للمشاريع الصناعية القائمة والجديدة وفق ما نص عليه قانون تشجيع المشاريع الصناعية. كما تم انشاء المصرف الصناعي عام 1940م لغرض تمويل المشاريع الصناعية، فبلغت قيمة القروض الممنوحة من قبل المصرف خلال المدة (1947 – 1949م) حوالي 335 الف دينار منحت لـ 170 مشروعاً، اي معدل قيمة القرض الواحد هو بحدود الفي دينار منحت لمشاريع صناعية صغيرة [25]. بعد ذلك اي في فترة الخمسينات من القرن الماضي اجرت الحكومة في عام 1952م مباحثات مع منظمة اليونسكو ومنظمة العمل الدولية من اجل التعاون لتطوير المشروعات الريفية الصغيرة، فتم استقدام خبير من منظمة العمل الدولية الذي اشرف على مجموعة من المجتمعات الزراعية الريفية بهدف خلق مجالات لتطوير واقعها الانتاجي للقضاء على البطالة، ورفع المستوى المعاشي لابناء الريف من خلال جعل تلك المجتمعات نواة للحركة التعاونية بين المشروعات الزراعية الصناعية. كما تم صرف ما بين (25 - 103) الف دينار خلال المدة (1952 – 1957م)، من اجل انشاء عدد من المشاريع الصغيرة تركزت في الغزل والنسيج وفي النجارة والحدادة، وبلغت اعداد المشروعات 22460 مشروع صغير بحسب احصائيات عام 1954، بنسبة 98% من اجمالي اعداد المشاريع الصناعية على مستوى العراق [26].

في عام 1964م صدر قرار التأميم للمشروعات الصناعية الخاصة الذي شمل فقط المشروعات الكبيرة ولم يشمل المشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة في العراق، لكنه اضر بشكل كبير بواقع الاستثمارات، الذي ايضاً حصر التوسع الاستثماري للصناعات العراقية بحسب قانون تنظيم الاستثمار برقم 104 لعام 1964م، فوضع الحدود لنمو هذه الصناعات وتمركز رأس مالها، كما وضع القانون قيود اخرى حد من تطورها. ادى ذلك الى توسع القطاع العام على حساب القطاع الخاص، اذ اقامت الحكومة مشروعات صناعية كبيرة، وتوجه القطاع الخاص للاستثمار في المشروعات الصناعية الصغيرة التي منعت من النمو بسبب العراقيل القانونية ومنافسة المشروعات الكبيرة التي اغلبها هي ملك القطاع العام، يضاف الى وجود منافسة من قبل المنتجات الاجنبية لمنتوجات المشروعات الصناعية الصغيرة انذاك[27]. لكن بعد ذلك حظيت المشروعات الصناعية الصغيرة على الكثير من الاعفاءات من ضريبة الدخل والعقار والرسوم الكمركية لاستيراد المكائن والمواد الخام، كما اخذت المجمعات التعاونية والصناعية بالتشكل، فارتفع عدد المشروعات الصناعية الصغيرة من 29940 مشروعاً في عام 1971، الى 40419 مشروعاً في عام 1979 [28]. لكن هذا النمو لم يستمر طويلاً فبعد الحرب الايرانية–العراقية في فترة الثمانينات من القرن الماضي تراجعت اعداد المشروعات الصناعية الصغيرة من 34531 مشروعاً في عام 1980، الى 20821 مشروعاً في عام 1985 [29]. اما في مرحلة العقوبات الاقتصادية في فترة التسعينات وحرب الخليج الاولى فقد تأثرت المشروعات الصناعية بضمنها الصغيرة، على الرغم من محاولة الحكومة تحسين مستويات الاستثمارات من خلال صدور قانون الاستثمار الخاص والمختلط، وصدور الخطة الخمسية (2001 – 2005) التي كان هدفها الاساسي تنمية مشروعات القطاع الخاص وتقديم التمويل عبر القروض للمشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة[30].

بعد التغيير السياسي عام 2003م وما لحقه من احتلال امريكي ونهب وتخريب واغراق السوق العراقية بالمنتوجات المختلفة اضر ذلك بالمشروعات الصناعية الصغيرة، لذا عملت جهات حكومية وخاصة على معالجة هذه المشكلات من خلال عدة برامج، اهمها:

1- برامج القروض الصغيرة المقدمة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: [31] تعاونت هذه الوزارة مع وزارة المالية العراقية على منح قروض صغيرة تتراوح ما بين (3 – 10) ملايين دينار عراقي، من اجل تمويل 100 الف مشروع صغير.

2- برنامج اتحاد الصناعات العراقي: [32] عمل الاتحاد على توجيه 95 مليون دولار امريكي لدعم المشروعات الصناعية الصغيرة، فخصص هذا المبلغ لصناعات الغزل والنسيج، الصناعات الهندسية، منتوجات صناعات الجلود وغيرها من الصناعات.

3- برامج التمويل المصرفي الحكومي والخاص: من اجل تمويل المشروعات الصناعية الصغيرة قامت بعض المصارف العراقية الحكومية بمنح هذه المشروعات قروض تكون مضمونة من قبل وزارة المالية العراقية في حالة تعسر المقترضين ، كما تتحمل الوزارة نسبة 4% من فرق الفائدة البالغة 6%، والبقية يتحمله المقترض [33]. اما المصارف الخاصة فقامت بتأسيس شركات خاصة تقوم باقراض المشروعات، من هذه

الشركات:

أ- الشركة العراقية للكفالات المصرفية: قامت هذه الشركة بتقديم قروض بلغت اعدادها من 39 قرضاً في عام 2007، بقيمة بلغت 1134 مليون دينار عراقي، لتتزايد هذه القروض فوصلت اعدادها 2865 قرضاً في عام 2013، بقيمة بلغت 27980 مليون دينار عراقي [34].

ب- الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة: [35] تهتم هذه الشركة بتوفير السيولة اللازمة للمشروعات، لدعم وتطوير القطاع الخاص وتعزيز المبادرات الفردية، كما تعزز ثقافة الاقراض لدى المصارف العراقية. فبلغ عدد المستفيدين من القروض المقدمة من قبل هذه الشركة 630 مقترضاً ذلك في عام 2010، موزعون على 17 محافظة على مستوى العراق.

على الرغم من المبادرات والبرامج السابقة لدعم المشروعات الصناعية الصغيرة في تطوير وتحسين دورها بالاقتصاد العراقي ، لكن هذه المشروعات واجهت معوقات حجمت من مكانتها الاقتصادية، من بين اهم

هذه **المعوقات**:

1- ضعف الامكانات والقدرات التمويلية الذاتية للمشروعات الصغيرة، وصعوبة الحصول على السيولة من القطاع المصرفي بسبب تعقيد الاجراءات والروتين والضمانات التي تطلبها المصارف، كما إن بعض المصارف الحكومية ينتشر فيها الفساد الاداري والمالي مما يحمل المشروعات كلف اضافية قد تفوق طاقة هذه المشروعات.

2- صعوبة الحصول على مستلزمات الانتاج من الاقتصاد الوطني، مما يدفع المشروعات الى استيرادها من الخارج فيزيد ذلك من كلف الانتاج ومن ثم يزيد اسعار المنتجات، مما يسبب عدم قدرة المنتجات للمشروعات الصغيرة بمنافسة المنتجات الاجنبية ذات الاسعار المنخفضة والجودة العالية، كما لا يوجد حماية كافية للمنتوجات المحلية.

3- عدم الاستقرار بشكل عام في الوضع الاقتصادي للعراق، مما كان له أثار على ارتفاع المستوى العام للاسعار وتذبذب قيمة العملة العراقية، سبب ذلك ارباك لعمل المشروعات، وقلل هذه المشروعات في الاستثمار في مشروعات طويلة الآجل.

4- عدم وجود خطة تسويقية لهذه المشروعات واعتماد القرارات التسويقية بناءاً على خبرة مالك المشروع الصغير دون دراسة لواقع ومتطلبات السوق.

5- تدمير البنية التحتية للبلد واستهلاك المتبقي منها، بسبب الحروب والفساد المستشري في بعض الدوائر الحكومية الذي يعيق اعادة تأهيل البنى التحتية المتقادمة، كذلك تدهور قطاع الكهرباء والماء مما يضيف كلف اضافية للمشروعات الصغيرة.

رابعاً: اجراءات مقترحة لزيادة الاسهامات الاقتصادية للمشروعات الصغيرة في العراق:

هناك عدد من المقومات الواجب توفرها من اجل تحسين المستوى الانتاجي والتشغيلي للمشروعات الصناعية الصغيرة، بما يؤدي الى زيادة اسهاماتها الاقتصادية، من بين هذه المقومات:

1- وجود جهات رسمية مدعومة بجهات غير رسمية لتسهيل مهمة الحصول على المعلومات والبيانات بشكل صريح وواضح لدراسة وتحليل واقع المشروعات الصناعية الصغيرة.

2- توجيه الستراتيجية الخاصة بالمشروعات الصناعية الصغيرة مع التوجه العام للسياسة الاقتصادية المتبناة من قبل متخذي القرار الاقتصادي في البلد.
3- وجود بنية تحتية سليمة بما يوفر على المشروعات الصناعية الصغيرة وفورات اقتصادية، تحسن من مستواها الاقتصادي، ويزيد من مكانتها الاقتصادية في المؤشرات الكلية والقطاعية.
4- وجود بنية تشريعية واضحة وداعمة للمشروعات الصغيرة، بما يؤدي الى تحسين البيئة التي تعمل فيها.

هذه المتطلبات هي مقدمات ضرورية لستراتيجية زيادة اسهامات المشروعات الصناعية الصغيرة في تنمية الاقتصاد العراقي، التي تتناغم بشكل كبير مع اهداف السياسة الاقتصادية العامة. اذ إن توجه الفلسفة الاقتصادية المتبناة بعد التغيير السياسي عام 2003 هو تبني آلية السوق، اذن على متخذ القرار في صياغة السياسة الاقتصادية تبني عدد من الاهداف التي تحقق ذلك [36]، من بين هذه الاهداف:

1- منع الاحتكارات للمشروعات الانتاجية التي تركز الانتاج بيد فرد طبيعي او معنوي واحد او باقلية.
2- تنظيم الاعانات المقدمة من قبل الحكومة للمشروعات الانتاجية المختلفة، وتوزيعها بشكل يحقق التنافسية بين هذه المشروعات.
3- تسهيل مهمة اقامة المشروعات الانتاجية، وتذليل العقبات الروتينية والعراقيل الادارية التي تواجه انشاء هذه المشروعات.

كما على متبني ستراتيجية تطوير اسهامات المشروعات الصناعية الصغيرة الاخذ بالجوانب الاتية: [37]

1- توفير التمويل اللازم لتطوير القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة، وتمويل الابحاث التطبيقية والجهات الداعمة لهذا التمويل.
2- دعم الحملات الدعائية محلياً ودولياً للترويج عن منتجات المشروعات الصناعية الصغيرة، وتوفير الدعم لتشجيع التسويق لهذه المنتجات محلياً ودولياً.
3- تشجيع المشاركة بين المشروعات المحلية والاجنبية، بما تقدمه المشروعات الاجنبية من تكنولوجيات وتقنيات حديثة، وتدريب القوى العاملة في المشروعات المحلية على هذه التكنولوجيات.
4- ايجاد جهات تقوم باعداد دراسات جدوى لاقامة المشروعات، بما يوفر على البلد ضياع الموارد الاقتصادية عند توظيفها في مشروعات لا تسهم في تحسين القيمة المضافة للاقتصاد او في خلق فرص عمل جديدة.
5- المتابعة والتدقيق للوضع الانتاجي للمشروعات الصغيرة، ومعالجة المشكلات والعقبات التي تواجه هذه المشروعات.
6- تنظيم الاجتماعات والندوات الخاصة بالمشروعات الصناعية الصغيرة، واشراك اصحاب هذه المشروعات فيها، بما يعزز من روح المبادرة والخلق الابداعي لهذه المشروعات، ويبقيها على اطلاع على اخر الاحداث الجارية.

اضافة لما سبق لابد من اشراك جهات رسمية وغير رسمية: كالبنوك الخاصة، مؤسسات اقراضية وصناديق تمويلية، مؤسسات دولية مهتمة بالمشروعات الصناعية الصغيرة، المراكز العلمية كالجامعات. كل هذا قد يحقق طفرة في وضع المشروعات الصناعية الصغيرة بما يعزز من مكانتها الاقتصادية، بالتالي يحقق التنمية الاقتصادية المرغوبة.

الاستنتاجات

توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات هي:

1- ارتفاع الاهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة في الدول من خلال ما سجلته نسب اسهامها بالمؤشرات الاقتصادية الكلية والقطاعية.

2- عدم وضوح تعريف المشروعات الصناعية الصغيرة على المستوى الدولي، واعتماد معياري عدد الايدي العاملة ورأس المال المستثمر في المشروعات الصناعية الصغيرة.

3- الاتجاه العام لاسهام المشروعات الصناعية الصغيرة العراقية في الناتج المحلي الاجمالي بالانخفاض النسبي. اما في اسهام هذه المشروعات بالانتاج الصناعي، وبمستوى اسهامها بالتشغيل، فقد اتسمت بالتذبذب النسبي بسبب ارتباط هذه المؤشرات بالوضع الاقتصادي والسياسي والامني في العراق، ومن ثم قد اشرت هذا الاستنتاج الى صحة فرضية البحث.

التوصيات

الاستنتاجات التي توصلنا لها تقودنا الى ضرورة اقتراح توصيات، هي كالأتي:

1- ضرورة دعم البحث العلمي بالمزيد من الدراسات التي تحلل وضع المشروعات الصناعية الصغيرة في الدول التي حقت تقدماً في هذا الجانب، مما ادى الى زيادة اسهامات المشروعات الصغيرة في اقتصاديات الدول. اذ يتم الافادة من تجارب هذه الدول وامكانية تطبيقها في العراق.

2- ضرورة وجود مراكز بحثية للقيام بالدراسات الخاصة بالجدوى الاقتصادية لاقامة المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق، كما ان الحكومة والمجتمع المدني عليه الاسهام في انشاء هذه المراكز.

3- تدعيم المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق عبر زيادة التمويل لها، بما يساعد هذه المشروعات في تنمية قابليتها على الانتاج والاستثمار، ومساعدتها في توظيف البحوث بالجانب التطبيقي، هذا يؤدي الى زيادة الاسهام الاقتصادي للمشروعات الصغيرة.

المراجع والهوامش

1- ت. س. ر. سوبر ماثيان، التصدير الكامن في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية بعض قضايا العامة، ترجمة: طلعت الدمرداش ابراهيم، مجلة آفاق اقتصادية، ع 57، 1997، ص.22.

2- المفوضية الاوربية، التوصيات بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مكتب المطبوعات الرسمية للاتحاد الاوربي، لكسمبورخ، بتاريخ 3 / 5 / 1996.

3- Richard P.Green, & Jerome Katz, Entrepreneurial Small Business, Mc Graw -Hill,Newyork, USA, 2007.

4- بيان حرب، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: التجربة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية / جامعة دمشق، سوريا، م 22، ع 2، 2006، ص 116.

5- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 2010.

6- صابر محمد زهو علي، دراسة تحليلية للصناعات الصغيرة للمدة 1995 – 2014، مجلة كلية الادارة والاقتصاد / جامعة تكريت، م 12، ع 36، 2016، ص 195.

7- لمزيد من التفاصيل انظر:

- زياد ابو فحم، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي، ط 1 ، الثقافة للنشر والتوزيع، الامارات، 2009، ص 20.

8- المصدر:

- عثمان حسن عثمان، مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، بحث مقدم الى الملتقى الدولي (تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير / جامعة سطيف، الجزائر، 2003، ص 16 - 17.

- كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، ادارة المشروعات الصغيرة، ط 1، دار الحامد، الأردن، 2001 ، ص 45 - 47.

- سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العملي للنشر والتوزيع، مصر، 1998 ، ص 34 – 35.
9- سروار هوبوم، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: تجربة اليونيدو، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، م 23، ع 1، 2002، ص 23.
10- دومي سمراء، عطوي عبد القادر، التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحث مقدم الى الملتقى الدولي حول (تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير / جامعة سطيف، الجزائر، 2003، ص 4.
11- سروار هوبوم، مصدر سابق، ص 44.
12- بريش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، اشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي (متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير / جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2006، ص 4.
13- كاظم خماط سلمان، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في النمو الاقتصادي في العراق، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المثنى، م 3، ع 5، 2012، ص 69.
14- راجع:
- مراد فالح مراد، المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد، 2011، ص 129.
- محمد عبد الهادي رشيد، دور حاضنات الاعمال للنهوض بالمشروعات الصغيرة: تجارب لدول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد، 2011، ص 41.
15- الموقع الالكتروني للجمعية القومية لحاضنات الاعمال في امريكا:
https://www.inc.com/encyclopedia/national-business-incubation-association-nbia.html
16- راجع: - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، مبادرات بناء القدرات التكنولوجية خلال القرن الحادي والعشرين في البلدان الاعضاء في الاسكوا، نيويورك، 2003، ص 25.
- مراد فالح مراد، المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة .... مصدر سابق، ص 130.
17- مالكولم جبلز، ومايكل رومر، اقتصاديات التنمية، ترجمة: طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى، دار المريخ، السعودية، 1995، ص 869.
18- هدير عبد المنصف شحاته، تجارب التنمية: الهند نموذجاً، ورقة بحثية مقدمة لمركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، مصر، 2016. الورقة منشورة على الموقع الالكتروني الأتي:
https://elbadil-pss.org/
19- مراد فالح مراد، المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة .... مصدر سابق، ص 46.
20- اسماعيل محمد الزيود، دور المشروعات الانمائية الصغيرة، ط 1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص 70 – 80.
* اطلقت الحكومة الاردنية برنامج دعم المؤسسات وتطوير الصادرات الاول عام 2004، والثاني في عام 2011، تم تمديد البرنامج لمدة اربع سنوات اخرى بكلفة اجمالية مقدارها 10 مليون يورو مموله بالكامل من قبل الاتحاد الاوروبي.
المصدر: الموقع الالكتروني للمؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية:
http://www.jedco.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=221
21- المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، تقرير عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاردن، النشرة الاقتصادية الربعية، ع 1، 2018، ص 22. المنشور على الموقع الالكتروني الأتي:
http://www.jedco.gov.jo/
22- لمزيد من التفاصيل، انظر: وزارة الصناعة والتجارة الاردنية، مشروع الربط بين الجهات الداعمة والقطاع الصناعي: للمدة (2011 – 2014)، ص 1 – 9.

23- وزارة التخطيط العراقية، مديرية الاحصاء الصناعي، احصاء المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص لسنة 2005، ص 1 و2.
** تم احتساب معدل النمو السنوي المركب (r) وفق المعادلة التالية:
$r = \{ [X_1 / X_0]^{1/n} - 1 \} \times 100^{-1}$
اذ ان: r = معدل النمو السنوي المركب، n = عدد السنوات، X1 = قيمة او عدد المؤشر في سنة المقارنة، X0 = قيمة او عدد المؤشر في سنة الاساس.
24- صابر محمد زهو علي، دراسة تحليلية للصناعات الصغيرة....، مصدر سابق، ص 203.
25- صباح كجه جي، التخطيط الصناعي في العراق: اساليبه، تطبيقاته، اجهزته (الجزء الاول للمدة 1921 – 1980)، بيت الحكمة، العراق، 2002، ص 51 – 68.
26- نوري خليل البرازي، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق معهد البحوث والدراسات العربية، العراق، 1967، ص 45.
27- آمال شلاش، اداء الصناعات الصغيرة في ظل الحصار وأثاره على عملية التنمية في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد، 1993، ص 5.
28- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية للمدة (1971 – 1979).
29- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية للمدة (1980 – 1985).
30- مراد فالح مراد، تطوير بيئة الاستثمار الصناعي لتحسين دور المنظم الاقتصادي في صناعة الالبسة الجاهزة في العراق ـ دراسة حالة، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد، 2014، ص 77.
31- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية، دليل القروض الصغيرة، 2007، ص 5.
32- نوال عبد الحميد الفخري، مشاكل الصناعات الصغيرة والحلول المقترحة، اتحاد الصناعات العراقي، 2001، ص 4.
33- عمر خلف فزع، مشروعات الاعمال الصغيرة في العراق: التوطن والتمويل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص، 2013، ص 142.
34- الشركة العراقية للكفالات المصرفية، التقارير السنوية للمدة (2007 – 2013).
35- الموقع الالكتروني للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: www.icfsme.com
36- مراد فالح مراد، المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.... مصدر سابق، ص 140.
37- عبد الستار عبد الجبار موسى، ورحيق حكمت ناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة المستنصرية، ع 34، 2012، ص 10 – 11.

Economic contributions to small industrial projects (Selected international experiences with special reference to Iraq)

Abstract:

Most of the studies on this subject, small industrial projects, by researchers and scholars in the economic field show the great and increasing importance of doing this kind of projects, the extent of which can be determined by the contribution of these projects to indicators and macroeconomic and sectorial variables. So this research aims to show the extent of the economic contribution of projects in selected international experiences and in the Iraqi economy. As international experiences have provided the opportunity for the progress and growth of small projects in their economies, which led to an increase in the contribution of these projects in the recruitment of economically active manpower, in added value and in the industrial sector, which contributed to upgrading the level of living for their communities and reduce the rates of unemployment, to generate an income source. The study also aims to analyze the reality of small industrial projects in Iraq in light of the obstacles and challenges faced by these projects in order to formulate measures that improve the economic level of small projects. Thus increasing their contribution to the indicators of GDP, industrial production and the level of employment.

The research finds that the contribution of small industrial projects to Iraq's GDP is relatively low, meanwhile the contribution of these projects to industrial production and to the operation process have been oscillation characterized by relative due to the correlation of these indicators with the economic, political and security situation in Iraq. Therefore, these projects must be supported by financing their investments, in addition to helping them to employ research, innovations and inventions in the practical aspect, thus contributing in increasing the role of these projects in the economic aspect.

The Keywords: **Small Industrial Projects, Gross Domestic Product GDP, Industrial Production, Employment Level, Relative Contribution of Small Industrial Projects.**